

نظريات التنمية المستدامة:

اولاً- النظريات الداعية للأولوية البيئية:

ثانياً- النظريات الداعية الى الأولوية الاقتصادية:

ثالثاً- النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية:

اولاً- النظريات الداعية للأولوية البيئية:

يشير بعض العلماء الى ان المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لان يكون مستداماً، وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي، والمسائل الأكثر تطوراً تتساءل حول ما اذا كان النمو مطلوباً من وجهة النظر البيئية، وبشير بعض العلماء الى ان عدم النمو لا يشكل حلاً ملائماً، ويمكن لبعض النمو ان يساعد على منع التدهور البيئي، لذا فهو امر مطلوب مثل التقنيات النظيفة مثل الطاقة الشمسية وأجهزة الخالية من CFC ولكن يجب تجنب التقنيات والنمو الذي يضر بالبيئة، ويثيرون الى ان علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية ومن بين هذه النظريات.

١- نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية.

تفترض هذه النظرية اولوية الطبيعة على الانسان وقام الدوليبولد وبعض الحركات الانجلوساكسونية بترويج هذا المبدأ وجعله أكثر شعبية في الولايات المتحدة وألمانيا.

وترفض هذه النظرية ايه تدخل او مشاركة للإنسان في تسيير الأنظمة الطبيعية ومن هنا يستوحون فكرة احترام حقوق الكائنات غير البشرية التي يتم الاستحواذ عليها عن طريق إيقاف كل هيمنة بشرية للطبيعة لذا كل استغلال للطبيعة يجب التنديد به.

٢- النظرية المتشائمة.

في عام ١٧٩٨ نشر توماس مالتس Thomas Malthus مقالة المشهور حول مبادئه عن السكان، حيث أعلن رفضه للنظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي التي تبناها بعض الفلاسفة في عصره مثل الفلاسفة الفرنسيون ومنهم نيكولاس دي كوندورسيه، والذين كانوا يعتقدون ان العقل البشري والتطور التكنولوجي سوف يقومون بحل كل المشاكل والعقبات الاقتصادية

التي تواجه النمو الاقتصادي في المستقبل وعلى العكس فقد كان توماس مالتس يرى ان الجنس البشري اذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستواجه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة، وان هذا سوف يؤدي الى بؤس ومجاعات وثبات في معدلات الأجر، حيث يرى مالتس ان التطور التكنولوجي يمكن ان يؤدي الى زيادة قصيرة الاجل في عمل الموارد الطبيعية المحدودة.

ويرى مالتس أيضا ان التنمية طويلة الاجل يمكن ان تحدث فقط حينما يزداد السكان بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي، الا ان مالتس يعتقد ان الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة، ومن ثم فالنهاية البائسة في حال سوء استغلال الموارد الطبيعية الناضبة هي نهاية حتمية.

ولم يكن مزج مالتس نموذجاً كميًا للتنبؤ، كما كانت افتراضاته غير واضحة بالقدر الكافي واشتملت العديد من بنود النموذج على الحكم المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتها بباقي متغيرات النموذج، بالإضافة الى انه كان بعيداً عن توضيح أثر المجاعات والفقر والوترات السياسية والكوارث الطبيعية على النمو السكاني.

٣- النظرية المتفائلة.

من الاقتصاديين الكلاسيك من هم اقل تشاؤماً، وعلى سبيل المثال جون ستورات ميل John Stuart Mill الذي رأى انه في حين ان الموارد الطبيعية المحدودة او الناضبة يمكن ان تمثل قيلاً على زيادة الانتاج في المستقبل، فان تلك الحدود لم يتوصل اليها بعد، ولن تصل اليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة.

وقد استند ستورات ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات الاجتماعية في رفع معدلات الرفاهة الاقتصادي وكلها عوامل تؤدي كما كان يعتقد ميل الى خفض معدلات نمو السكان.

ومع ان ستورات ميل أكد على ان ارتفاع مستوى المعيشة يلعب دوراً كبيراً استمرار النمو الاقتصادي الا انه برغم تفاؤله رأى انه حينما تستخدم موارد البيئة بشكل تام – أي يتم استنفادها في الأغراض الصناعية وغيرها فان هذا لن يكون عالماً مثالياً باي حال من الأحوال.

٤- نظرية النضج.

كان أ. هانسن A. Hansen هو المدافع الرئيسي عنها وبقيت سائدة فترة من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية.

لن يكون التقدم الاقتصادي على المدى الطويل في رأي أنصار نظريات الركود الانحطاط من القش سريعة الانطفاء ولقد كان من حسن حظ الإنسانية أنها وضعت يدها في القرن السابع عشر على نوع من اكتشافات التقدم الاقتصادي (البخار، الكهرباء...) غدت بصورة مستمرة الآلة وتزايد السكان في الوقت ذاته مع استنزاف هذين المنبعين للتقدم يجب على الإنسانية ان ترضي برؤية التباطؤ في وتيرة تقدمها، وان تدخل في فترة ركود نسبي، وعندما يصبح اقتصاد ما غير قادر على تمثيل حصته من الابداع بالوتيرة ذاتها فإنه سيصل لا محالة الى حالة النضوج.

٥- نظرية الحالة الثابتة المستقرة.

في الستينات بزر مصطلح "الحد المطلق" من جديد ولكن بزعامة الديموغرافيين والطاقيين، هذه المرة حيث قامت مجموعة من العلماء على التأكيد ان النمو الاقتصادي البطيء او حتى إيقافه هو السبيل الوحيد لتثبيت واستقرار النشاطات البشرية بصفة مستدامة.

ان الغرض من ذلك هو تحقيق الاستقرار لحد ذاته وليس الخضوع لنهاية محتومة. وقد عرف هذا التيار صدى ورواجاً كبيرين عام ١٩٧٠.

لكن في المقابل واجه العديد من الانتقادات على اعتبار انه يتنكر كلية للحاجات الحالية للبشرية وفرضه خيارات اقل ديمقراطية.

وبالفعل فخير الحالة الثانية المستقرة يضر خاصة الدول المتخلفة عندما يفرض عليها ان توقف النمو الاقتصادي بالرغم من ان مسؤوليتها في الازمة البيئية ضئيلة.